بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان لمنظمة التعاون الإسلامي تدين بشدة استمرار العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة وتدعو إلى تفعيل قرار محكمة العدل الدولية بإيقاف جرائم الإبادة الجماعية ضد المدنيين العزل بالقطاع وتؤكد على ضرورة محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه الموثقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية في غزة والجرائم المستمرة ضد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

جدة، في ٤ يوليو ٢٠٢٤ : أدانت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي بشدة استمرار العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة مشددة على ضرورة فرض وقف فوري وشامل لإطلاق النار وإطلاق عملية إغاثة إنسانية شاملة لمواجهة الوضع الإنساني الخطير في أنحاء قطاع غزة كافة ، وبخاصة أنّ احتمال وقوع مجاعة واسعة كبيرٌ جدًا بسبب الحصار الإسرائيلي للمدنيين. وأضافت الهيئة أن هذه الأعمال الإسرائيلية تقوض بشكل خطير الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وكرامته على النحو المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين.

ورغم أن الاحتلال الإسرائيلي خلق بنية هيكلية لانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني على مدار عقود طويلة، إلا أن ما شهدته غزة على مرأى ومسمع من أنظار العالم منذ بداية العدوان الإسرائيلي على القطاع يشكل كارثة حقوقية وإنسانية بكل المقاييس لم يشهد لها القرن الحالي أي مثيل. فالوضع مأساوي والأرقام مروّعة. فقد قُتل أكثر من 38 ألف شخص حتى هذه الساعة، أغلبهم من النساء والأطفال، وأصيب أكثر من (٩٠) ألف شخص بجروح، و لا يزال آلاف من السكان تحت الأنقاض. كما دمّرتْ البنيةَ التحتية ومسحت

أحياء سكنية كاملة بسبب القصف الإسرائيلي العشوائي مما أدى نزوح حوالي مليوني شخص من أصل ٢,٣ مليون نسمة، كما أنّ المواد الغذائية والمياه والأدوية والخيام وغيرها من الضروريات الأساسية للحياة نادرة لا بل شبه معدومة مع منع الاحتلال الإسرائيلي وصول الإغاثة الدولية للمدنيين، بل استهدف القصف الإسرائيلي طواقم الإسعاف والمنظمات الإنسانية. وما من مكان آمن في غزة إذ يستمر القصف الإسرائيلي في عدم التمييز بين امرأة أو طفل في هجوم وحشي يختصر الانهيار الأخلاقي لدولة الاحتلال بكل تجلياته، ويجمع بين انتهاكات متعددة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وكافة المواثيق والأعراف الدولية المتعارف عليها.

وقد نظمت الهيئة يوم الإثنين ١ يوليو ٢٠٢٤، في إطار أشغال دورتها الثالثة والعشرون، حَدَثاً رفيع المستوى بعنوان: "حكم محكمة العدل الدولية بشأن غزة: التداعيات على المستقبل وسبل المضي قدما"، بمشاركة خبراء في القانون الدولي وقيادات ديبلوماسية لعدد من الدول والمنظمات الدولية، خلص النقاش القانوني لهذا الحَدَث إلى ضرورة البناء على هذا الحكم التاريخي وحسن الاستفادة منه بهدف ممارسة أقصى الضغوط الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية الممكنة على الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانه غير المسبوق على الشعب الفلسطيني بغزة، وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية والقدس الشريف. وفي هذا الإطار، خلص النقاش القانوني إلى أن هناك أدلة متواترة بأن الانتهاكات الإسرائيلية في غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي ترقى إلى جرائم حرب وإبادة جماعية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما أن سياسة فرض المجاعة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي عبر حصار المدنيين ومنع دخول المساعدات يشكل إثباتا واضحا للقصد الجنائي الخاص في جريمة الإبادة الجماعية. وقد أكدت الهيئة على أهمية جمع الأدلة والشهادات التي ستقدم إلى المحكمة للبت في الأسس الموضوعية لإدانة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه ضد المدنيين العزل. كما نوهت الهيئة بالتحاق العديد من الدول بالدعوى التي رفعتها جنوب افريقيا، ودعت كافة الدول، وبخاصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم هذه القضية العادلة بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك الانضمام إلى الدعوى. وهو ما من شأنه تعزيز الزخم وتوسيع التنسيق الدولي لمحاسبة الاحتلال الاسرائيلي على جرائمه الموثقة ضد الشعب الفلسطيني، سواءا الجرائم الخطيرة منذ السابع من

أكتوبر أو الانتهاكات السابقة لذلك، والتي لا يمكن أن تسقط بالتقادم. كما أشارت الهيئة إلى أنه بينما ينصب التركيز الدولي على غزة نظرا للكارثة الإنسانية غير المسبوقة الجارية هناك، فإن حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة تتدهور بسرعة كذلك. فمنذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، شهدت الضفة الغربية استشهاد أكثر من ٥٠٠ فلسطيني بسبب الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية بشكل أساسي، وهو أعلى رقم يُسجَّل منذ أن بدأت الأمم المتحدة بتوثيق هذه الحالات في العام ٢٠٠٥. كما تضاعفت القيود التمييزية التي يتعرض لها الفلسطينيون وزاد الاعتقال التعسفي ضد المدنيين، بما في ذلك الأطفال، حيث تشير التقارير إلى اعتقال أكثر من ٦,٠٠٠ شخص في الضفة الغربية فقط منذ بداية العدوان على غزة. بالإضافة إلى زيادة عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم، في غياب تام لسلطة القانون.

ومن جهة أخرى، تشير عدة تقارير إلى أنه منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، يواجه الأسرى والأسيرات الفلسطينيين جرائم ممنهجة غير مسبوقة بمستواها الحاصل اليوم، وهي تمس بمصيرهم وحقوقهم وكرامتهم، عبر جملة من السياسات الخطيرة الممنهجة التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، بما في ذلك استخدام سياسة التجويع، وحرمان الأسرى من الوجبات الغذائية، ومنع الزيارات العائلية، وسياسة التعذيب الممنهجة جسدياً ونفسياً، التي يمر بها الأسير منذ لحظة اعتقاله، وخلال التحقيق، ومن خلال اقتحام الزنزانات، من ضرب وإهانات تمس بالكرامة الإنسانية، مما أدى إلى تردي الوضع الصحي لمئات الأسرى الفلسطينيين واستشهاد العديد منهم منذ بداية العدوان على غزة بشكل غير مسبوق. ومما يؤكد القصد الجنائي لهذه الانتهاكات التصريحات التحريضية المتكررة واللاأخلاقية من طرف قيادات الاحتلال الإسرائيلي، حيث دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير إلى إعدام الأسرى الفلسطينيين بإطلاق الرصاص على رؤوسهم، بدلا من إعطائهم المزيد من الطعام، وأكد أنه يتطلع دائما إلى تعذيب المعتقلين الفلسطينيين.

وقد أعربت الهيئة عن تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني، فقد أكدت أن استمرار العدوان الإسرائيلي غير

المسبوق ضد المدنيين الأبرياء في قطاع غزة يُعد فشلا أخلاقيا للمجتمع الدولي ودعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تحمّل مسؤولياته من أجل وضع حد فوري للوضع الإنساني الخطير، كما حثت الهيئة المنظمات والهيئات الإنسانية الدولية كافة المعنية ذات الصلة على تقديم الدعم الإنساني الفوري، بما في ذلك الرعاية الطبية للجرحى والغذاء والماء والمأوى للمدنيين المتضررين من الأعمال العدائية.

وأكدت الهيئة دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعقدت العزم على تعزيز التعاون مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من لجان وهيئات المعاهدات وما يتصل بها من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة؛ لحملها على تحمل مسؤولياتها تجاه انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني، وحثت جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكل دول العالم على ممارسة جميع أنواع الضغوط على قوات الاحتلال الإسرائيلي، لإيقاف سلسة جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وإطلاق المجتمع الدولي عملية سياسية شاملة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لـلأراضي الفلسطينية المحتلة كاملة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

****